

المؤتمر التقني التوربي الرابع عشر للاتحاد
التكامل العربي في مجال
الادارة السليمة للموارد البيئية



اتحاد المهندسين الزراعيين العرب
الأمانة العامة
دمشق - م.ب : 3800
هاتف : 3333017 - 3335852
فاكس : 3339227

ادارة الموارد المائية و مجال حياتها

إعداد
م. محمد الشحري

وزارة الزراعة في السلطة الوطنية الفلسطينية

بسم الله الرحمن الرحيم

السلطة الوطنية الفلسطينية



وزارة الزراعة

الادارة العامة للتربة والري

المؤتمر الفني الرابع عشر لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب حول
التكامل العربي في مجال الادارة السليمة للموارد البيئية

الرباط 2001

دراسة حول ادارة الموارد المائية و مجال حمايتها

إعداد

م. محمد الشحيري

مدير الادارة العامة للتربة والري

اب، 2001

رام الله - فلسطين

ادارة الموارد المائية و مجال حمايتها

الصفحة

البيان

1	المحتويات
3	1. مقدمة
4	2. الموازنة المائية
4	1 - الامطار
4	2 - التبخر النتحي
4	3 - الجريان السطحي
5	4 - الرشح
5	3. المصادر المائية في فلسطين
5	1-3 المياه السطحية
	• نهر الاردن
	• البحر الميت
6	2 - 3 المياه الجوفية
6	1-2-3 الضفة الغربية
7	الحوض الغربي
7	الحوض الشمالي شرقي
7	الحوض الشرقي
8	2-2-3 قطاع غزة
	3-3 المياه غير التقليدية
9	1-3-3 المياه المالحة والمسوسة
9	2-3-3 مياه الصرف الصحي المعالجة
11	4. المشاكل والمعوقات التي تواجه حماية الموارد المائية
11	المعوقات السياسية 1 - 4
11	المعوقات المؤسسية والتنظيمية 2 - 4
11	المعوقات الفنية 3 - 4
12	المعوقات المالية والاقتصادية 4 - 4
12	المعوقات الاجتماعية 4 - 5

13	5. التجربة الفلسطينية في مجال حماية الموارد المائية	
13	المؤسسات المعنية في مجال حماية الموارد	1 - 5
14	الآلية التنسيق بين المؤسسات المعنية في حماية الموارد :	2 - 5
14	السياسات والاستراتيجيات و القوانين	3 - 5
16	المشاريع والإجراءات العملية في مجال حماية الموارد المائية	4 - 5
16		الخاتمة .6
17	المراجع	.7

إدارة الموارد المائية و مجال حمايتها

1. مقدمة

تقع فلسطين في وسط العالم العربي وعلى الساحل الشرقي للبحر الابيض المتوسط مما جعلها مطمع للمحتلين.

وقد نتج عن الاحتلال الاسرائيلي شلل للاستثمارات في الاقتصاد الفلسطيني وتقيد حركة التجارة، اضافة الى مصادر الاراضي والمياه، واصبح النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة رهن بالاوضاع السياسية والامنية الاسرائيلية، وتم ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي حيث تم احتكار السوق الفلسطينية وفرض العديد من التشوّهات الاقتصادية مما نتج عنه تراجع ملحوظ في البنية التحتية والخدمات واهمال وتفریغ المؤسسات الفلسطينية.

ونتيجة لتضحيات الشعب الفلسطيني فقد قامت السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد اتفاق اوسلوا عام 1993.

أ. الضفة الغربية: هي المنطقة المحدودة بخط وقف اطلاق النار عام 1948 وتقع في الجزء الشمالي الشرقي من فلسطين غربي نهر الاردن وتبعد مساحتها 5572 كم² وتعتبر من المناطق شبه الجافة والتي تتميز بقلة الامطار وارتفاع نسبة التبخر وتأثر المنطقة بكل هوانية باردة قادمة من الغرب والشمال الغربي في فصل الشتاء، وبرياح صحراوية جافة قادمة من الشرق والجنوب الشرقي في فصل الصيف وغالباً الاتجاه العام للرياح غربية وجنوبية غربية.

يتراوح معدل درجات الحرارة من بعض درجات مئوية في فصل الشتاء الى 34 درجة مئوية صيفاً اما الامطار فهطولها متذبذب في الفترة الواقعة ما بين تشرين اول وايار.

ب. قطاع غزة: يقع الى الجنوب الشرقي من البحر الابيض المتوسط وتبعد مساحته 365 كم² بعرض يتراوح ما بين 7-5 كم في الجزء الشمالي و12 كم في الجزء الجنوبي وبطول 45 كم وت تكون المنطقة الساحلية من القطاع من كثبان رملية يتراوح ارتفاعها ما بين مستوى سطح البحر وبين 40 م فوق مستوى سطح البحر ويتراوح عرض الكثبان من 1.5 - 5 كم.

2. الموازنة المائية:

2-1 مياه الأمطار:

شكل عام تختلف كمية الامطار المتساقطة على الضفة وقطاع غزة من منطقة الى اخرى ومن سنة الى اخرى وبشكل عام يتراوح معدل الامطار ما بين 150 ملم في جنوب الضفة الى 700 ملم في شمالها وتقدر كميات المياه المتساقطة سنوياً على الضفة الغربية بحوالي 2800 مليون متر مكعب. اما في قطاع غزة فيتراوح المعدل السنوي لسقوط الامطار ما بين 300-400 ملم سنوياً وتقدر كميات الامطار المتساقطة على القطاع بحوالي 110 مليون متر مكعب سنوياً.

2-2 التبخر النتحي:

بناءً على دراسات مختلفة فقد تبين ان نسبة التبخر النتحي تتراوح ما بين 65-70% من كميات الامطار المتساقطة، علماً بأن التبخر السنوي يتراوح بمعدلاته ليصل الى 1960 مليون متر مكعب سنوياً في الضفة، اما في قطاع غزة وبناءً على حسابات اجريت على احواض التبخير فقد تم تقدير كميات التبخر بحوالي 66 مليون متر مكعب سنوياً.

2-3 الجريان السطحي:

الدراسات التي اجريت على الجريان السطحي في الضفة الغربية بينت ان نسبة الجريان السطحي تصل الى 3.2% من كميات الامطار المتساقطة وقدرت هذه الكمية بمعدل 70 مليون متر مكعب سنوياً وتختلف هذه الكميات من سنة الى اخرى حسب معدلات الامطار وشدة ديمومة هذه الامطار.

بناءً على طبوغرافية الضفة الغربية فان الجريان السطحي يتجه شرقاً نحو البحر الميت ونهر الاردن واما غرباً نحو البحر الابيض المتوسط وبهذا يمكن تقسيم الضفة الغربية الى منطقتي تصريف اعتماداً على حركة المياه السطحية:

أ. الحوض الغربي : ويتميز هذا الحوض بالميل البسيط وبمعدل امطار عالي حيث تترسخ كمية كبيرة من المياه الى الطبقات المائية الارضية.

ب. الحوض الشرقي : ويتميز هذا الحوض بمعدل امطار اقل مما هو عليه في الحوض الغربي وبميل اكبر. اما في قطاع غزة فانه لا يوجد جريان سطحي دائم، بينما يعتبر وادي غزة الوادي الاهم في المنطقة ويأخذ اتجاه شمال شرق - جنوب غرب بطول يصل الى حوالي 7 كم وانسياب الماء في الوادي فقط خلال موسم الامطار بمعدل 10-15 يوماً في السنة وتصب مياه هذا الوادي في البحر الابيض المتوسط في المنطقة الواقعه ما بين مدینتي غزة وخانيونس.

قدرت كمية الجريان السطحي في هذا الوادي سنوياً بحوالي 20 مليون متر مكعب، ولكن حالياً لا تصل مياه هذا الوادي الى اراضي قطاع غزة وذلك نتيجة لقيام الجانب الاسرائيلي ببناء سدود على هذا الوادي في الخط الاخضر (اي ما قبل حدود قطاع غزة) وسحب مياه الوادي الى منطقة النقب.

4- الرشح:

بينت بعض الدراسات التي اجريت ان نسبة الرشح او تغذية المياه الجوفية قدرت بحوالى 25% من كمية الامطار المتساقطة اي حوالي 648 مليون متر مكعب سنوياً تختلف حسب المواسم المطالية اما في قطاع غزة فقد قدرت كميات الامطار الراسحة بحوالى 42 مليون متر مكعب سنوياً.

3- المصادر المائية في فلسطين:

1- الماء السطحية: وتشتمل على الجداول والوديان ونهر الأردن والبحر الميت، وتقدر كميات المياه السطحية (الوديان والجداول) من مياه الانسياب السطحي بنحو 71 مليون متر مكعب / السنة .

نهر الأردن:

يعتبر نهر الأردن من اهم المصادر السطحية في الضفة الغربية وتشكل نهر الحاصباني والدان وبانياس اهم روافد له اضافة الى نهر اليرموك والكثير من الاودية التي تنساب فيها المياه شتاء، فيما يعتبر نهر الاردن الرافد الرئيسي للبحر الميت، ويبلغ طول نهر الاردن من منبعه الى مصبها حوالي 250 كم وقدر معدل جريانه بحوالى 1300 مليون متر مكعب سنوياً ونتيجة للسيطرة الاسرائيلية على بحيرة طبريا وتحكمها في كميات المياه المتداخلة خارج البحيرة واقامة المشاريع المائية على النهر وروافده فقد تقلصت الكمية التي تغذي البحر الميت الى حوالي 400 مليون متر مكعب سنوياً، ونتيجة لسحب كميات كبيرة من المياه اصبحت مياه نهر الاردن ذات ملوحة عالية لا تصلح لاي من الاستخدامات الزراعية او المنزلية. استخدمت مياه النهر قبل الاحتلال الضفة الغربية في ري الاراضي الزراعية الغورية المحاذية للنهر وقد توقف استغلال مياه النهر منذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية في العام 1967 إذ قامت سلطات الاحتلال بتدمير جميع مضخات المياه التي كانت مقامة على النهر وأغلقت الاراضي الزراعية المجاورة للنهر واعلنها اراضي عسكرية متزرعة بحجج أمنية.

علماً بان الفلسطينيين لم يحصلوا للوقت الحالي على حصتهم من مياه نهر الاردن وبالبالغة ما بين 320 مليون متر مكعب سنوياً او 1/3 التدفق العام لحوض النهر حسب اتفاقية جونستون.

البحر الميت :

يقع البحر الميت الى الجنوب الشرقي من الضفة الغربية، حيث يقع بين جبال مرتفعة من الشرق والغرب تصل الى 1000 متر، ويشكل البحر الميت جزءاً من حفرة الانهدام الممتد من شرق افريقيا الى الحدود التركية شمالاً حيث يقع في اعمق نقاط الانهدام فيما يقع سطح الماء على عمق يصل الى 400 متر تحت مستوى سطح البحر وتعتبر منطقة البحر الميت من المناطق الجافة.

تبليغ مساحة منطقة الاستقبال المائي للبحر الميت حوالي 40000 كم² يقع منها 18,000 كم² في الاردن والباقي في الاراضي الفلسطينية والاراضي السورية واللبنانية ويعتبر نهر الاردن الرافد الرئيسي للبحر

الميت بالإضافة إلى بعض الأودية الموسمية ويتشكل البحر الميت من حوضين يفصل بينهما جزيرة اللسان وهم:

1. الحوض الشمالي: وتبعد مساحته حوالي 757 كم^2 حيث يمثل 76% من المساحة الكلية للبحر فيما يبلغ أعمق نقطة في هذا الحوض على عمق 399 متر من سطح البحر الميت أي حوالي 749 تحت سطح البحر الأبيض المتوسط.

2. الحوض الجنوبي: لا يزيد عمق هذا الحوض عن 10 متر في حين أن هذا الجزء قد جف تقريرًا نتيجة تقلص كميات التغذية.

تبلغ مساحة البحر الميت حوالي 1000 كم^2 وطوله حوالي 80 كم ويصل أكبر عرض حوالي 17 كم، وتتميز مياه البحر الميت بتركيب كيماوي خاص ومميز عن جميع الأسطح المائية حيث تصل نسبة الملوحة فيه إلى حوالي 40 غم/لتر وهذه الملوحة تتحدر من الأودية والينابيع والنهر الذي يغذي البحر.

3-2 المياه الجوفية:

1-2-3 الضفة الغربية:

تعتبر الأمطار المصدر الرئيسي لتغذية الأحواض الجوفية، وبناءً على الانظمة المائية في الضفة الغربية وخصائصها من حركة و تغذية وتصريف للمياه الجوفية فيها يمكن تقسيم الأحواض المائية الرئيسية إلى ثلاثة أحواض هي:

i. الحوض الغربي.

ii. الحوض الشمالي الشرقي.

iii. الحوض الشرقي.

علماً بأن هناك عدة أحواض صغيرة تقع ضمن الأحواض المذكورة أعلاه حيث أنها تشكل أنظمة مائية مستقلة، ولأن الحوض المائي يحتوي على أكثر من نظام أو تكاوين مائية فهذا يجعل تحديد الحدود المائية للأحواض عملية معقدة في حين يتم تحديدها في أغلب الأحيان على النظام المائي الأقل عمقاً في معظم الأحواض وفيما يلي شرحاً مفصلاً لكل حوض من الأحواض المائية السالفة الذكر.

♦ **الحوض الغربي :** يغطي هذا الحوض المنطقة الغربية من الضفة ويمتد داخل حدود 1948 ، تعتبر هذه الحوض من أهم الأحواض المائية في فلسطين. فيما تكتشفات التكاوين المائية للحوض في الضفة الغربية مناطق التغذية الرئيسية ويغطي هذا الحوض حوالي 1800 كم^2 من مساحة الضفة الغربية ويتم استخراج المياه من خلال نظامين مائيين (علوي وسفلي) ويقدر المخزون المائي القابل للاستخدام من هذا الحوض بحوالي 362 مليون متر مكعب سنوياً، يستخرج منها الفلسطينيون حوالي 22 مليون متر مكعب سنوياً فقط أي نحو 6 % من المخزون القابل للاستخدام بينما يستخرج الجانب الإسرائيلي النسبة الباقية والمقدرة 94 % (أولسو - ب 40، 1994)

♦ **الحوض الشمالي الشرقي :** يغطي هذا الحوض المنطقة الشمالية من الضفة ويمتد ليشمل مناطق داخل حدود 1948 ، وتبعد مساحته حوالي 1050 كم^2 في الضفة الغربية، يتم استغلال المياه من هذا

الحوض من خلال ثلاثة أنظمة مائية تعتمد في تغذيتها على مياه الامطار والتي قدرت كمية التغذية لهذا الحوض بنحو 145 مليون متر مكعب سنوياً.

ويستخرج الفلسطينيون حوالي 25 مليون متر مكعب سنوياً من خلال الآبار إضافة إلى 17 مليون متر مكعب سنوياً من خلال الينابيع أي كمية 42 مليون متر مكعب سنوياً بينما يستغل الإسرائيليون الكمية المتبقية من خلال الآبار التي تزود المستعمرات الاسرائيلية وبعض المدن داخل الخط الأخضر.

♦ **الحوض الشرقي** : يغطي هذا الحوض الجانب الشرقي من الضفة الغربية ويقسم هذا الحوض إلى 6 أحواض مائية صغيرة وتبلغ مساحة هذا الحوض 2700 كم^2 ويتم استغلال المياه من هذا الحوض من خلال ثلاثة أنظمة مائية (العلوي، السفلي، البلاستوسين).

وتعتبر الامطار المتساقطة على المرتفعات الغربية لهذا الحوض المصدر الرئيسي لتغذية المياه الجوفية في الحوض وتبعداً للدراسات المختلفة فقد قدرت كمية التغذية للحوض ما بين 125-172 مليون متر مكعب سنوياً.

قدررت كمية الاستخراج من هذا الحوض من قبل الفلسطينيين 55 مليون متر مكعب سنوياً مقسمة إلى (25 مليون م^3 من الآبار و 30 مليون م^3 من الينابيع) في حين يتم استخراج 40 مليون متر مكعب سنوياً من قبل الإسرائيليون.

في حين ان التفريغ الطبيعي من الحوض الى البحر الميت ونهر الاردن كمياه مالحة تقدر بحوالى 75 مليون متر مكعب سنوياً اي ان كمية التصريف الكلية من هذا الحوض 170 مليون متر مكعب سنوياً. تعتبر مياه النظاميين المائيين العلوي والسفلي جيدة وصالحة للشرب بينما يلاحظ ارتفاع نسبة الملوحة في نظام البلاستوسين والتي تعتبر مياهه مياه مسوس وغير صالحة للشرب حالياً حيث تستغل بشكل جزئي للقطاع الزراعي.

تالياً جدولأً يبين الموازنـة المائية لـلـاحـواـضـ الـثـلـاثـةـ فـيـ الضـفـةـ الغـرـبـيـةـ حـسـبـ ماـ ذـكـرـ سـابـقاً:

الحوض	التصريف من الحوض مليون م^3 / سنة				
	الاستهلاك الاسرائيلي	الاستهلاك الفلسطيني	المجموع	او سنوا	حسب اتفاقية
الغربي	22	350	372	362	ادارة
الشمالي الشرقي	42	107	149	145	مـصـادرـ
الشرقي	55	40	170 مع التفريغ الطبيعي	172	مياه

يتضح من خلال المعطيات السابقة ان هناك ضخ جائر من الاحواض الجوفية من الجانب الاسرائيلي ادى الى انخفاض مستويات المياه في الاحواض في بعض الاحيان والسبب الاخر زيادة ملوحة مياه بعض الاحواض الاخرى نتيجة تدفق المياه المالحة من الانظمة المائية المالحة كما هو حاصل في المناطق الشمالية الشرقية من الحوض الشمالي الشرقي.

كما ان الجانب الاسرائيلي رفض قيام الفلسطينيين بحفر ابار جديدة لتغطية العجز الحاصل على الطلب نتيجة زيادة عدد السكان وتطور النمو الاقتصادي في جميع المجالات.

2-2-2 قطاع غزة:

حوض المياه الجوفي الوحيد في قطاع غزة هو الحوض الساحلي بنظامه العلوي والسفلي في حين تعتبر الامطار هي المصدر الرئيسي للتغذية للحوض الا ان هناك مصادر اخرى للتغذية كالمياه العائدة من الري وتتدفق مياه البحر والتي تؤثر سلباً على نوعية مياه الحوض وتنميذ المياه في هذا الحوض بارتفاع تراكمي النitrates والكلورايد، علماً بأن معدل تغذية الحوض من الامطار يقدر بحوالي 46 مليون متر مكعب سنوياً بينما يتم استخراج وضخ حوالي 110-120 مليون متر مكعب سنوياً من خلال الابار الارتوازية الخاصة للزراعة والشرب ويقوم الجانب الاسرائيلي باستنزاف المياه الجيدة في المنطقة الجنوبية لتغطية احتياجات المستعمرات في قطاع غزة.

تالياً جدولأً يوضح الموازنـة المائية لهذا الحوض:

مصادر التغذية	الكمية مليون م ³ / سنة	مصادر الاستخراج	الكمية مليون م ³ / سنة	الكمية مليون م ³ / سنة
مياه الامطار	46	الشرب	42	
مياه فيضانات الودية	02	الزراعة	81	
تسرب المياه الجوفية من مناطق 1948	10	الصناعة	02	
المياه العائدة من مياه الشرب	27	الاستقرار نتيجة الضخ	06	
المياه العائدة من مياه الري	30	التفرغ الطبيعي مع اتجاه سريان المياه	02	
اندفاع المياه المالحة من البحر	16	التبخـر من المياه الضحلة	01	
المجموع	131	المجموع	131	

3-3 المياه غير التقليدية:

تعتبر المياه غير التقليدية بشقيها مياه الصرف الصحي المعالجة والمياه المالحة والمسوس مصدرأً مهمأً من المصادر المائية في فلسطين، ونظرأً لشحة وندرة المصادر المائية التقليدية وزيادة الطلب على المياه بالرغم

من محدودية المصادر فقد تم التوجه لاستغلال المصادر غير التقليدية لاستخدامها في الزراعة والصناعة ولاءادة تغذية الاحواض المائية من هذا المنطلق تم وضع برامج تطبيقات استخدام هذه المصادر.

3-3-1 المياه المالحة والمسوس:

هي المياه التي تملحت نتيجة الاستنزاف للاحواض الجوفية وتدخل مياه البحر والمياه المسوس من بعض الانظمة المائية في الاحواض الجوفية وتقدر كميات المياه المالحة المتوفرة في كلا الحوضين الساحلي والشمالي الشرقي بحوالي 90 مليون متر مكعب سنوياً.

3-3-2 مياه الصرف الصحي المعالجة:

نتيجة لسياسات الاحتلال الإسرائيلي فقد تم اهمال البنية التحتية لقطاع الصرف الصحي في فلسطين لسنوات طويلة وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية تم الاهتمام بهذا القطاع الهام كنتيجة للحماية البيئية والصحية وعليه تم البدء في تنفيذ مشاريع اقامة شبكات الصرف الصحي وبناء محطات التصفية للمياه العادمة اعتماداً على توفر المبالغ لاقامة هذه المشاريع والتي تعتمد على مساعدات الدول المانحة.

يوجد حالياً عدد من المشاريع القائمة في فلسطين بخصوص معالجة مياه الصرف الصحي وتقدر كميات المياه المنتجة من هذه المحطات حوالي 9 مليون متر مكعب سنوياً، وحالياً يوجد حوالي 16 مشروع تحت الانشاء ومنها ما ينتظر التمويل وسوف يتم تشغيل محطات التصفية تدريجياً بطاقة انتاجية تتناسب مع كميات مياه الصرف الصحي المجمعة بواسطة شبكات الصرف الصحي وتتطور تدريجياً لتصل طاقتها الانتاجية القصوى.

تالياً جدول يوضح كميات مياه الصرف الصحي المعالجة المتوقع انتاجها خلال 2005-2020

كميات مياه الصرف الصحي المعالجة (مليون متر مكعب / سنة)	2020	2010	2005
الضفة الغربية	56	8	3
قطاع غزة	89	46	31
المجموع	145	54	34

وسوف يتم استخدام هذه المياه في القطاع الزراعي وتغذية الحوض الجوفي الساحلي وفيما يلي جدول يوضح احتياجات القطاع الزراعي من مياه الري وتوزيع كميات مياه الصرف الصحي المعالجة للفترة 2005-2020 :

2020	2010	2005	
احتياجات قطاع الزراعة من مياه الري (مليون متر مكعب/ سنة)			
294	220	166	الضفة الغربية
80	88	92	قطاع غزة
374	308	258	المجموع
الكميات المنتجة من السبب (مليون متر مكعب/ سنة)			
56	8	3	الضفة الغربية
89	46	31	قطاع غزة
145	54	34	المجموع
كميات مياه السبب للاستخدام الزراعي (مليون متر مكعب/ سنة)			
56	8	3	الضفة الغربية
58	30	20	قطاع غزة
114	38	23	المجموع
استخدام مياه السبب في إعادة تغذية الحوض الساحلي (مليون متر مكعب/ سنة)			
31	16	11	قطاع غزة

4. المشاكل والمعوقات التي تواجه حماية الموارد المائية:

1-4 المعوقات السياسية:

يعتبر الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته الكاملة على مصادر المياه العميقة الرئيسية لتنمية وتطوير وحماية المصادر المائية في فلسطين، حيث لا يسمح بالسيطرة على مصادر مائية كنهر الأردن والمياه الجوفية في الضفة الغربية مما يؤدي إلى ضعف دور السلطة في مجال وقف التدهور النوعي للمياه كما هو حاصل في نهر الأردن، كما ان الاجراءات الاسرائيلية في اقامة مصائد مائية شرقى قطاع غزة ادى الى تقليل التدفق ووقف المياه في وادي غزة والاعتماد على زيادة الضخ من المياه الجوفية التي كانت الى نوعية متدنية. كما ان الاحتلال الإسرائيلي فرض على السلطة من خلال البند 40 في اتفاقية اوسלו بضرورة اعلانه والحصول على موافقته في حال القيام بأية مشروعات تتعلق بالمياه خاصة تلك المتعلقة بالتأهيل والتطوير والصيانة والحفر والانشاءات.

2-4 المعوقات المؤسسية والتنظيمية:

حدثت السلطة الوطنية الفلسطينية بمؤسساتها ادت الى تضارب صلاحيات المؤسسات والتي لا زالت بتصدر تطوير القوانين والأنظمة المتعلقة بصلاحياتها في مجال حماية المصادر المائية ولحين انجاز هذه القوانين والتشريعات التي هي بصدده اقراراتها من المجلس التشريعي الفلسطيني سيتم توضيح صلاحيات كل مؤسسة من المؤسسات الوزارية كوزارة الزراعة، الصحة، البيئة، وسلطة المياه.

3-4 المعوقات الفنية:

تعتبر البنية التحتية للقطاع المائي في فلسطين في وضع سيء، حيث لا تتوفر انظمة لتجمیع مياه الصرف الصحي في الريف الفلسطيني ومحطات معالجة لإعادة استخدام هذه المياه بشكل امن، وفي بعض المدن يتم تصريف مياه الصرف الصحي دون اي معالجة في الاودية مما يؤدي الى رشحها داخل الارض مما قد يؤدي الى تلویث المياه الجوفية او اختلاط مياه الصرف الصحي مع مياه الينابيع المتدفقة. كما ان فعالية انظمة نقل وتنزيل المياه متدنية بسبب قدمها مما يؤدي الى زيادة الفاقد وهدر كميات كبيرة من المياه.

ان التوسيع العمراني وزيادة مساحته في قطاع غزة يؤدي الى زيادة كمية الجريان السطحي على حساب الرشح والتعدية الجوفية والذي يعني اصلاً من زيادة الضخ الجائر من الحوض الجوفي وبالتالي تداخل مياه البحر المالحة لمياه الحوض الجوفي.

تعتبر المستعمرات الاسرائيلية عائقاً في وجه المحافظة على المصادر المائية حيث ان السلطة لا تستطيع مراقبة الضخ من الابار التابعة لهذه المستعمرات او اخذ القياسات من الابار بخصوص مستويات سطح المياه او تحليل النوعية، كما ان نشاط المستعمرات الصناعية والزراعية والمخلفات الناتجة عنها وتسريبها في المناطق المجاورة عبر الاودية يؤدي الى تلوث المياه السطحية والجوفية سواءً بسواءً.

ان قلة المعلومات المتوفرة عن الوضع المائي خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي ادى الى التأخير في الدراسات اللازمة لتطوير الاساليب اللازمة لحماية الموارد المائية.

4-4 المعوقات المالية والاقتصادية:

وسلمت السلطة الفلسطينية بنية مدمرة بسبب الاحتلال الاسرائيلي خصوصاً فيما يتعلق بالقطاع المائي ولم يتم تطوير المصادر المائية خلال فترة الاحتلال مما ادى الى تراكم الاحتياجات المطلوبة لهذا القطاع الهام. ان اعادة بناء البنية التحتية مكلف جداً غير انه اساسي لحماية مصادر المياه من خلال تاهيل الابار والينابيع وعمل الدراسات الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية اللازمة، وتأهيل انظمة النقل والتوزيع وایجاد مصادر بديلة لسد العجز الحاصل بين العرض والطلب وكون ان المصادر المالية المحلية غير متوفرة لذلك يتم الاعتماد على المساعدات من قبل الدول المانحة لترميم قطاع المياه بما يتواءم مع سياسات الدول المانحة كل حسب رغبته في المساعدة في مشروع محدد.

اما بما يتعلق بالقطاع الخاص وخصوصاً مشاريع الري فالوضع الاقتصادي في فلسطين محاصر من الاحتلال وعليه لا يمكن تاهيل الانظمة المائية الخاصة بالنقل والتوزيع والشبكات من خلال التمويل الذاتي وهناك حاجة لمساعدات كي يتم التخفيف من تكلفة مدخلات الانتاج وزيادة العائد لدى هذا القطاع.

4-5 المعوقات الاجتماعية:

نظرأً لحساسية الوضع المائي الفلسطيني فهناك نقص في مدى الوعي الجماهيري حول كفاءة استخدام المياه لمواومة العرض والطلب والاحتياج المستقبلي نظرأً لزيادة السكانية والتطور التنموي الحاصل، ولكن في

المرحلة الحالية لا يعتبر عميقاً نظراً لعدم وجود عدالة بين استهلاك الفرد الفلسطيني والفرد الإسرائيلي خصوصاً المستعمر بين بينما يستهلك الفرد الفلسطيني 42 لتر / يوم فان المستعمر يستهلك 320 لتر / يوم لجميع الاستخدامات.

5. التجربة الفلسطينية في مجال حماية الموارد المائية:

1-5 المؤسسات المعنية بالموارد المائية:

تم تأسيس وإنشاء المؤسسات المعنية بتطوير وحماية الموارد المائية وهيكلتها ووضع الأنظمة لمهامها الإدارية والتنظيمية ومنها:

1. **مجلس المياه الأعلى** : ويضم جميع الوزارات والجهات المعنية بالمياه ومهمته إقرار السياسات المائية للاستخدامات المختلفة والمشاريع المركزية والتعاون الدولي والإقليمي.

2. **سلطة المياه الفلسطينية** : تم إنشاؤها بقرار رئاسي ولها مهمتها التي تتركز في إدارة المصادر المائية الوطنية خصوصاً الاحواض الجوفية والمياه السطحية والمصادر غير التقليدية من خلال تنمية وتطوير المصادر وتخطيط استثمارها ووضع الضوابط والمعايير للحفاظ عليها من التلوث والاستنزاف.

3. **وزارة الزراعة** : تأسست وزارة الزراعة منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية ولكون المياه عامل محدد في عملية التطوير والتوزيع والانتاج تقرر إنشاء المديرية العامة للتربة والري، تحوي الادارة على دائرة لري واخرى لسمياته التي من مهامها المشاركة في وضع السياسات والإستراتيجيات المتعلقة بقطاع المياه الزراعية والحفاظ على حقوق المياه الزراعية ومراقبة وادارة المصادر المائية الزراعية(ابار، ينابيع، برك،...الخ) من خلال الادارة الكفؤة واستخدام امثل وتعظيم العائد وتنفيذ اللوائح والتعليمات المتعلقة بهذا الخصوص.

4. **وزارة شؤون البيئة** : ضمن هيكلية وزارة شؤون البيئة توجد ادارة عامة للمصادر الطبيعية والمتضمنة دائرة المياه، التي من مهامها مراقبة تلوث المصادر المائية والحد ووضع الضوابط بذلك و مراقبة نوعية المياه.

5. **وزارة الصحة**: تقوم بدورها من خلال اخذ عينات دورية للمياه من المصادر المائية المختلفة للتأكد من خلوها من مسببات الامراض وتنفيذ الأنظمة المتعلقة بذلك.

6. البلديات والمجالس الفروية : تتبع تنظيمياً لوزارة الحكم المحلي، وتملك هذه البلديات والمجالس بعض الابار الخاصة للشرب، وتتبع عملية حماية وصيانة وتنمية هذه الابار مباشرة الى دائرة المياه في كل بلدية ومجلس ويتم ذلك بالتعاون والتنسيق مع سلطة المياه.

7. القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية: اسست عدد من المؤسسات الاهلية قبل قيام السلطة الوطنية ذات العلاقة بتنمية وتطوير وصيانة الموارد المائية كالينابيع وبعد قيام السلطة استمر دور هذه المؤسسات كرافد لن دور المؤسسات الحكومية من خلال اقامة شبكات المعلومات حول المصادر المائية وتنفيذ المشاريع المتعلقة بتأهيل المصادر المائية والقيام بتنفيذ دورات تدريبية لتأهيل قادر قادر على تنفيذ كفاءة الاستخدام للقطاعات المختلفة والقيام بحملات التوعية الجماهيرية.

5- آليه التنسيق بين المؤسسات المعنية بالموارد المائية :

تم وضع آلية للتنسيق بين المؤسسات المختلفة من خلال المشاركة في نقاش السياسات والاستراتيجيات والقوانين والتشريعات المتعلقة بالقطاع المائي في فلسطين كما ان هناك لجان مشتركة بين المؤسسات لخطيط الابار التنفيذ منها لجان تطوير وتأهيل الينابيع ولجنة تطوير المياه غير التقليدية ولجنة ترخيص الابار ولجان ضبط الابار المختلفة ولجنة تطوير مصادر المياه ولجان مشتركة لوضع الخطط المتعلقة بكفاءة الاستخدام ولجان مفاوضات الوضع النهائي للمياه، كما توجد لجان مشتركة لدراسات والبحوث سواء من خلال انشاء شبكة المعلومات المائية وبالتعاون مع الجامعات الفلسطينية وتصميم وتنفيذ المشاريع وورشات العمل والدورات المشتركة والمؤتمرات.

5- السياسات والاستراتيجيات والقوانين :

تم وضع قانون المياه و حاليا في طور المناقشة في المجلس التشريعي من أجل إقراره و ينص على ضمان الحقوق المائية الفلسطينية و المياه ملك للشعب الفلسطيني و يحق استخدام المصدر من قبل مالكه و ينص على الأنظمة التي تتعلق بحماية و صيانة المصادر المائية و العقوبات و المخالفات و تطبيق السياسات المائية أما فيما يتعلق بالسياسة المائية فشملت :

1. التركيز على الحقوق المائية الفلسطينية من المصادر الطبيعية
2. الإدارة الكفؤة و الاستخدام الأمثل لمصادر المياه
3. ترشيد الاستهلاك و منع الهدر
4. تخصيص كميات الاستهلاك لقطاعات الاستخدام المختلفة
5. المراقبة كما و نوعا لمصادر المياه و تحديد نوعية الاستخدام
6. تأهيل المصادر المائية

- تنفيذ مشاريع المياه المعالجة و إعادة استخدامها .7
- الاستفادة من المياه المالحة و الشبه مالحة في القطاع الزراعي .8
- عمل الأبحاث و زيادة الوعي الجماهيري .9
- تعظيم العائد من استخدام المصادر المائية .10
- و تم وضع استراتيجية لتنفيذ السياسة المائية لتطوير قطاع المياه و تشمل على :
1. ضمان استعادة الحقوق المائية الفلسطينية
 2. تقوية و تعزيز السياسات و الأنظمة المائية
 3. بناء القدرة المؤسسية و تنمية المصادر البشرية
 4. تحسين الخدمات المعلوماتية و تقييم المصادر المائية
 5. تنفيذ المشاريع والاستثمارات في البرامج المتكاملة لقطاع المياه والصرف الصحي.
 6. تنفيذ برامج التوعية الجماهيرية و المشاركه المجتمعية
 7. تعزيز التعاون الإقليمي و الدولي
 8. وضع المعايير البيئية لمواصفة المصادر المائية و تطبيق هذه المعايير للسيطرة و الحد من تلوث المياه و حماية المصادر

4-5 المشاريع و الإجراءات العملية في مجال حماية الموارد المائية

- من أجل تحقيق الهدف تم تنفيذ مشاريع متعلقة بحماية و صيانة المصادر المائية ووضع لوائح للإجراءات الرقابية ووضع خطة بحثية و تنموية و إعلامية لذلك تتضمن الإجراءات التالية :
1. تم تركيب عدادات مياه على جميع الآبار من أجل مراقبة كميات الضخ ضمن الكوتة المحددة للبئر و اعتمادا على السعة للحوض المائي في السحب الأمن.
 2. تم تنفيذ عدة مشاريع دراسات بحثية لوضع نظام هيدرولوجي للأحواض و رصد الكميات من أجل عمل الموازنة المائية للمصادر المائية
 3. تنفيذ مشاريع تأهيل و صيانة الينابيع لتخفيض الفاقد من التدفق العام
 4. تنفيذ مشاريع تأهيل الآبار من أجل لتخفيض كلفة التشغيل و الصيانة و تعظيم العائد من استخدام المياه
 5. تنفيذ مشاريع التغذية الصناعية للحوض الساحلي لتخفيض التدهور الحاصل في نوعية المياه
 6. تنفيذ مشاريع الصيانة شبكات المياه و الري و أنظمة الترسيب
 7. تشكيل لجان المراقبة و التراخيص
 8. تنفيذ مشاريع الحصاد المائي من البيوت البلاستيكية لخفيف استخدام المياه الجوفية في مجالات الري
 9. تنفيذ دراسات و أبحاث تطبيقية في مجال إعادة استخدام المياه العادمة في القطاع الزراعي لمحاصيل علفية و استخدامات المياه المالحة
 10. إعداد النشرات و الحملات الإعلامية و الإرشادية لزيادة الوعي المائي في الريف الفلسطيني

11. عمل دراسات احتياجات المحاصيل المائية من أجل تحديد جدولة الري و تخفيف استهلاك المياه و تغيير أنظمة الري و استخدام الأنظمة الحديثة و رفع كفاءة الري الحقلي
12. وضع سياسة رادعة و نصوص واضحة للعقوبات و الغرامات لحماية المصادر المائية
13. تجهيز البنية التحتية لإجراء البحوث المتعلقة بحماية وادامة المصادر المائية.
14. تطوير نظام الحصص و التوزيع و اقتصadiات المياه متضمنا نظام التعرفة و ما يتبعها من استرداد لمصاريف التشغيل و الصيانة
15. وضع المعايير و الموصفات الفنية المتعلقة بالنوعية و الاستخدام
16. تنفيذ برامج التكامل في إدارة مصادر المياه
17. تشكيل لجان متخصصة من أجل إدخال مفهوم الإرشاد المائي في المناهج التعليمية
18. تخطيط برامج الحزم الإرشادية الإعلامية في القطاع المائي
19. التنسيق و التعاون العربي و الإقليمي و الدولي في مجال حماية المصادر المائية
20. البدء في وضع خطط تحقيق الأمن المائي و ارتباطه بالأمن المائي العربي

6. الخاتمة

الشعب الفلسطيني في انتظار بسط سيادته على الاراضي ومصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة والحصول على حقوقه المائية كاملة من أجل البدء في تنفيذ الخطط المتعلقة بالادارة الكفوءة واستدامة المصدر والاستخدام الامثل للمصادر المائية من أجل تعميتها وحمايتها تحقيقاً لمبدأ الامن المائي الفلسطيني من خلال ذلك.

7. المراجع

1. اتفاقيات أوسلو. أوسلو-ب-بند 40، 1994.
2. الاستراتيجية المائية.
3. الاستراتيجية الزراعية.
4. قانون البيئة الفلسطيني.
5. مسودة السياسة الزراعية الفلسطينية.
6. مسودة قانون المياه.
7. مسودة قانون الزراعة.
8. منشورات سلطة المياه الفلسطينية
9. منشورات وزارة الزراعة الفلسطينية